العوامل المؤثرة فى قيام الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الجديدة فى مصر

تغريد عبدالمنعم حسب الله

الملخص:

لقد بات واضحاً أن هناك العديد من الأسباب التى أدت إلى انفجار الوضع فى مصر وظهور هذا الكم الكبير من الاحتجاجات الاجتماعية مع بداية الألفية الجديدة حيث تعتبر سياسة الأجور والأسعار والتى تعتبر من أهم مفجرات الاحتجاج فقد كانت قضايا الأجور وعدم ملائمتها للأسعار هي المحرك الرئيسي للاضرابات، هذا ويشكل العمل المؤقت أحد مسببات الحركة الاحتجاجية حيث كان العمال يعملون بعقود مؤقتة فى الحكومة وقطاع الأعمال وذلك بخلاف وجود عمال بلا عقود عمل فى شركات القطاع الخاص وبما يعكس خللاً واضحاً فى علاقات العمل يتم فى ظل غيبة كاملة لأجهزة الرقابة.

ويعتبر الفساد الإدارى من أهم هذه العوامل فقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة مجموعة من الحوادث "الصادمة" التي عكست حجم التدهور الذي أصاب الأداء العام لمؤسسات الدولة، وطريقة التعامل مع المشكلات المختلفة.بالإضافة إلى حالة الفساد الذى شاع فى الأجهزة التنفيذية فى مصر، ويعتبر وجود الجمعيات الأهلية فى مصر واحد من العوامل المؤثرة فى ظهور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية ، إن التغيرات سريعة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعى وارتفاع نسبة مستخدميها خاصة بين الشباب كان له الأثر الأكبر فى زيادة الزخم للحركات الاحتجاجية. ومن الجدير بالذكر هنا أن استمرار الاحتجاجات السياسية والاجتماعية دون وجود استجابة ولو جزئية للمطالب المثارة فى هذه الاحتجاجات سوف يؤدى بمرور الوقت لجذب أنصار متزايدين لها إلى أن تأتى لحظة انفجار مدوى تطيح بالنظام السياسى الذى تجاهل

عن تعالى أو عدم إدارك أى استجابة لهذه الاحتجاجات ولكن لا يمكن الاعتماد على الاستجابة الجزئية كما حاول النظام أن يقدم بعض القرارات الاقتصادية البسيطة فى محاولة لكسر حدة الاحتجاجات فقد أبقت هذه الحلول النار تحت الهشيم.

Abstract:

It has become clear that there are many causes that led to an explosion of the situation in Egypt and the emergence of so many social protests with the Millennium beginning of the new terms are considered wages and prices policy, which is one of the most important detonators protest was the wage issues and lack of suitability of the prices are the main driver of strikes, this The temporary work one causes of the protest movement, where the workers were employed on temporary contracts in the government and the business sector, other than having no employment contract workers in private sector companies and reflecting aclear flaw in labor relations are under the complete absence of oversight bodies.

The corruption of the most important of these factors Egypt has witnessed in the recent period, a series of incidents "shocking" that reflected the size of the deterioration in the overall performance of state institutions, and how to deal with the problems to the corruption case, which popularized

in the executive bodies in Egypt, The presence NGOs in Egypt and one of the factors affecting the appearance of the protest and social movements, the rapid changes and the spread of social media and the high percentage of its users, especially among young people has had a major impact in increasing the momentum of the protest movements.

It is worth mentioning here that the continuation of political and social protests without a response, even partial demands raised in these protests will lead over time to attract supporters with increasing her to come to the moment of the explosion Medway topple the political system who ignored God or not it awareness of any response to these protests, but cannot reliance on partial response as the regime tried to offer some simple economic decisions in an attempt to break the unity of the protests have these solutions kept the fire under wildfire.

المقدمة :

شهدت الساحة السياحية المصرية فى بداية الألفية الجديدة مجموعة من الاحتجاجات الشعبية رفعت فيها شعارات تطالب بالتغيير. وقد تجمعت العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدولية لتكون سبباً فى خروج الحركات الاحتجاجية وتطورها والتى كونت هى الأخرى خبرة تراكمية فى كيفية التحرك الجماعى والتنسيق بين مختلف القوى على الأرض وأكسبتهم رؤية واضحة لوضع شعاراتهم وأهدافهم .

ولاشك يتضمن موضوع الحركات الاحتجاجية فى مصر أهمية بالغة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعها من موجات ثورية حيث ينظر إليها على أنها البديل الديمقراطى فى العالم العربى الذى ظهر نتيجة عجز الاحزاب السياسية والنقابات العمالية عن أداء أدوراها فى ظل أنظمة قمعية عمدت على وضع كافة القيود أمام ممارسة العمل السياسى إلا أنها تمكنت من إحداث الفارق والتغيير منذ نشأتها.

فما شهدته مصر من موجة من الحركات الاجتماعية لم تشهدها من قبل فى تاريخها السياسى استطاعت هذه الحركات إحداث حالة من الحراك السياسى والاجتماعى داخل المجتمع المصرى كان له أثره فى نشر ثقافة الاحتجاج.وكسر حاجز الخوف والمطالبة بالحقوق ، فقد تمكنت الحركات الاحتجاجية بما لديها من وسائل جديدة وغير معتادة من أن تلعب دوراً فاعلاً على الساحة السياسية المصرية.

كل هذا إنما يستدعى البحث عن مزيد من التفاصيل حول الأسباب الداعية لظهور هذه الحركات فى مصر وهل ترتبط هذه الأسباب بالعوامل الداخلية فقط أم تتأثر أيضاً بالعوامل الخارجية.حيث تتعرض الباحثة للنقاط التالية:

أولاً: مفهوم الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة

ثانياً: تفسير نشأة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة

ثالثا: ظروف نشأة الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر

كما يعرض لنماذج مختلفة من الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر

وقد قامت الباحثة بتبويب البحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الإطار العلمى للدراسة

المبحث الثانى: الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة (المفهوم والنشأة)

المبحث الثالث: ظروف نشأة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة فى مصر

المبحث الأول
الإطار العلمى للدراسة

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التعدد والتنوع الاحتجاجى الذى شهدته الساحة السياسية المصرية إلا أن هناك عدد من العوامل والمحددات شكلت أسباباً رئيسية لظهور الحركات الاحتجاجية فى الشارع ، وهنا تكمن مشكلة البحث فى محاولة التعرف على الأسباب والعوامل وراء ظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة فى الشارع المصرى. وما هى أهم هذه الحركات التى خرجت نتيجة لتلك الأسباب؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بحث خروج ظاهرة الحركات الاحتجاجية الجديدة من خلال التعرف على الظروف الداخلية والخارجية لمصر والتى تؤدى إلى اعتماد بعض الفئات ذات المطالب على اتباع ذلك الأسلوب ، ومن هنا تهتم هذه الدراسة بالتعرف على الحركات الاحتجاجية الأكثر تأثيراً فى مصر، كما تهتم برصد

وتحليل أهم الدوافع والأسباب وراء ظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر.

أهمية الدراسة:

على الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات البحثية حول ظاهرة الحركات الاحتجاجية الجديدة والتى شغلت اهتمام الباحثين نظراً لطبيعة الدور الذى لعبته فى المجتمع المصرى منذ بداية الألفية الجديدة إلا أن التغيرات السريعة فى المنطقة العربية تجعل من دراسة الحركات الاحتجاجية وعوامل ظهورها موضوعاً متجدداً .

تساؤلات الدراسة:

تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة البحث فى الأسباب الدافعة للاحتجاج فى مصر وأهم العوامل التى سببت ظهور ظاهرة الحركات الاحتجاجية فى مصر.

منهج الدراسة:

إن للمناهج دور كبير فى فهم الظواهر الاجتماعية والدولية ، ومن هنا تتنوع مناهج البحث العلمى المتبعة فى دراسة الظواهر السياسية وقد تتشابك مع بعضها بحيث يمكن اتباع أكثر من منهج أو أسلوب لدراسة الظاهرة خاصة الحركات الاحتجاجية كظاهرة تحمل أبعاداً متعددة سواء كانت أبعاداً تاريخية أو قانونية أو دوافع سلوكية ومن أجل تحقيق أهداف البحث ولتوفير أكبر قدر من المصداقية للنتائج فلابد للباحثة من استخدام أكثر من منهج وأداة . ولهذا سوف تعمد الباحثة إلى استخدام المنهج الاستقرائى لدراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء بروز ظهور الظاهرة.

منهج تحليل النظم:

تعتمد الدراسة بشكل كبير على منهج تحليل النظم فى اعتبار الحركات الاحتجاجية أحد مدخلات البيئة الداخلية المؤثرة فى درجة استجابة النظام من حيث عملية صناعة القرار ومخرجاتها من قرارات أو قوانين

المدخل التاريخى:

وهو مدخل يساعد على دراسة نشأة وتطور الحركات الاجتماعية فهى نتاج لتراكمات تاريخية، ومن ثم يصبح لزاماً استدعاء التاريخ والرجوع إليه لتفهم وتحليل الاحتجاجات الاجتماعية فى مصر

المدخل السلوكى:

المدخل السلوكى والذى يساعد على دراسة الظواهر السياسية وهى فى حالة حركة ونشاط مستمر حيث أن التفاعلات السياسية التى سببت نشأة الاحتجاجات الاجتماعية تتأثر إلى حد كبير بالدوافع السلوكية والشخصية إضافة إلى أن عملية صناعة القرار السياسى هى أيضاً واحدة من الظواهر التى تتأثر بسلوكيات متخذى القرار.

المبحث الثانى

الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة (المفهوم والنشأة)

أولاً: مفهوم الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة:

لا يبدو أن هناك تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم الحركة الاجتماعية، حيث يتسع حيناً ليشمل في طياته مختلف المسارات الاجتماعية مهما تنوعت أو تعددت، ويضيق حيناً آخر؛ بحيث يشير فقط إلى سلوك جمعي له ما يميزه، وله بناء وتنظيم وقيادة، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، أو تغيير بعض جوانبها الأساسية على الأقل. و هناك من يربط هذه الحركات بالأفعال الاجتماعية التى

تتخذ فكرة محورية وتسعى إلى تغييرها ليس بالعنف، ولكن من خلال المساومة والضغط وهو ما يجعل التغيير لديها ليس كلياً، وإنما هو فقط تغيير جزئى."[i]

وقد لوحظ أن "معظم الذين أسهموا فى تقديم تعريف للحركات الاجتماعية قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسية لابد من توافرها فى الحركة الاجتماعية ،وهذه العناصر هى: جهود منظمة ، مجموعة من المشاركين، أهداف وسياسات، أوضاع ، تغيير، مكونات فكرية محركة،ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية" هى تلك الجهود المنظمة التى يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم الفلسفية العليا التى تؤمن بها الحركة".[ii]

ويمكن الإشارة إلى الحركة باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير، وهى تشمل أيضاً مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكاراً مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة هذا وهناك تعريف أكثر تحديداً هو أن الحركة الاجتماعية هى محاولة قصدية للتدخل فى عملية التغيير الاجتماعى وهى تتكون من مجموعة من الناس يندرجون فى أنشطة محددة، ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع ، وتحدى سلطة النظام السياسى القائم".iii

هذا ويرتبط مفهوم الحركة بمفهوم القوة الاجتماعية بما تقدمه من قدرة لأفراد المجتمع على إحداث الحركة التى يريدونها وفرض إرادتهم ، كما يرتبط مفهوم الحركات الاجتماعية هنا أيضاً بقضية التغيير التى تنبع من حالة رفض لظروف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وتعد قضية التغيير من القضايا الأولى فى عالم اليوم فهو أمر حتمى حيث أنه لا يمكن اعتبار سكون المجتمعات استقراراً فهو ركود يخلو من السمة الأساسية لطبيعة الحياة.**iv**

وهناك مفهوم آخر يعتمد على مكونات الحركة حيث يعرفه بأنها أنشطة تقوم بها قوى اجتماعية لتغيير الواقع الذى لايعبر عن مصالحها، كما يشير المعنى العام للحركة إلى سلسلة الأفعال والجهود التى يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين. فقد أمد "تيلى" الباحثين بتعريف للحركات الاجتماعية قد يعد الأكثر شيوعاً حيث يعرف الحركات الاجتماعية على أنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمى،أما بلومر فيعرف الحركة الاجتماعية على "أنها ذلك الجهد الجماعى الرامى إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة فى مجتمع معين ، وهى مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة فى إقامة نسق جديد".[v] هذا ويمكن النظر إلى مصطلح الحركات الاجتماعية، بأنه يشير إلى جماعات من الناس يستعرضون جدول أعمال مشترك ويفصحون عن قوة مميزة فى المجال العام المحلى والدولى . وقد استجابت السلطات المسئولة فى بعض الحالات المهمة لمظاهر التعبير عن "سلطة الناس" الداعية إلى تغييرات أساسية فى القانون والسياسة والمذاهب والأنظمة على سطح الكرة الأرضية."[vi]

وفى أى نظام سياسى دائماً ما تكون هناك سلطات سياسية رسمية وغير رسمية منظمة وغير منظمة أحياناً تستطيع التأثير أو تحاول فعل ذلك بطريقة أو بأخرى من أجل تغيير الأوضاع القائمة أو من أجل تحقيق أهداف محددة.وقد لوحظ أن كثير من علماء الاجتماع قد أجمعوا على أن الحركات الاجتماعية تعتبر بوجه عام ردود فعل لتغيرات بنائية فى المجتمع ومن ثم فهى تكون مرتبطة بمتغيرات أخرى مثل التحولات فى الاقتصاد والسكان والتكنولوجيا وبنية النظام السياسى ذاته ويؤكدون أنه سواء تم النظر للحركات الاجتماعية على أنها عنصر هدم أو عنصر بناء فى المجتمع فهى فى جميع الحالات نتائج للاختلالات الاجتماعية داخل النظام[vii] هذا ويمكن تعريف الحركات الاجتماعية

على أنها "كيان اجتماعى يتكون من الأفراد الذين تربطهم رابطة أو مصلحة معينة وقد تكون تلك الرابطة سياسية أو دينية أو اجتماعية أو مهنية وتبذل جهود منظمة بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم الفلسفية التى تؤمن بها تلك المجموعة، فالحركة الاجتماعية يمكن أن ينظر إليها على أنها عمل جماعى يبحث عن تأسيس أو إقامة نظام جديد للحياة وعادة ما تظهر تلك الحركات فى أوقات المحن والاضطرابات بحيث يشعر المنضمون إليها بعدم الرضا عن نمط الحياة السائد ويرغبون فى وضع مخطط جديد وفق تصوراتهم التى يجمع بينها قاسم مشترك.[viii] ومن أبرز من اهتموا بتعريف هذه الظاهرة "لورنزا شتاين"[ix] فى مؤلفه تاريخ الحركة الاجتماعية فى فرنسا (١٩٨٧- ١٨٥٠) حيث عرفها بأنها " محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية " .

وبرغم هذه الجهود فإن تعريف الحركات الاجتماعية من المفاهيم المثيرة للجدل وعدم الاتفاق فهناك من يربطها بالأفعال الاحتجاجية السلمية كما يمكن تعريفها " بأنها فعل جماعى للاحتجاج بهدف إفراز تغييرات فى البيئة الاجتماعية أو السياسية من خلال جهود منظمة يبذلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير فى المجتمع. وهو تعريف يجعل الحديث عن الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية مفهوماً واحداً بينما يمكن التفرقة بينهما."[x] حيث "تختلف الحركة الاحتجاجية عن الحركة الاجتماعية في فعل الاعتراض شكلاً وإدارة وأسلوبا، إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، علي عكس دراسة الحركة الاجتماعية. بالإضافة إلي المعترضين ، ففي الحركة الاجتماعية يقتصر المعترضون علي تجمع منظم لفئة أو لفئات هامشية في الحياة السياسية، ولكن تتسع دائرة المحتجون في الحركات الاحتجاجية. وقد تتحول الحركات الاحتجاجية إلي حركة اجتماعية أو حزب سياسي فيما بعد، أما موضوع الاعتراض فيكون واحد في كل من الحركات الاحتجاجية والحركات

الاجتماعية، ويتميز في الحركة الاجتماعية بعدم استهدافه الوصول الي السلطة، في حين قد يكون ذلك في الحركات الاحتجاجية .[xi]

بالإضافة إلى من يفرق بينهما أيضاً على أساس أن " حركات الاحتجاج هى واحدة من الحركات الاجتماعية الجديدة إلا أنها لم تكن مثل الأخيرة ، التى لا تبحث عن تغيير نظام الحكم، وإنما هى تسعى من خلال الكلمة والتعبير الهادئ وليس الثورى عن إرغام النظام الحاكم، إما على البحث عن بديل لوجوده ، أو لإفساح الطريق لآخرين لاستلام دفة الحكم."[xii]وقد تم تناول مفهوم الاحتجاج الجماعي " باعتباره مجموعة من الممارسات الجماعية السلمية الهادفة إلى الإعلان عن عدم الرضا والسخط إزاء النظام السياسي بأثره، أو بعض القرارات التي اتخذها النظام أو يسعى إلى اتخاذها، أو تجاه بعض عناصر النخبة الحاكمة.[xiii]

ثانياً: أسباب ظهور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية

لقد أرجع علماء الاجتماع قيام الحركات الاجتماعية والسياسية إلى ثلاث مجموعات من العوامل قد تتوافر جميعها فى حركة ما أو تقتصر على نوع واحد منها وفقاً لظروف كل حركة.

أولها العوامل النفسية أو السيكولوجية : وتدور حول الأسباب التى تضعف ارتباط الشخص بجماعة تقليدية غير شائعة بين الناس أو عدم الرضا، وثانى هذه العوامل هى العوامل الاجتماعية : ويقصد بها الشروط أو الظروف التى تؤدى فعلاً إلى قيام الحركات الاجتماعية والسياسية، وأما ثالث هذه العوامل فهى العوامل الخارجية: فمع تأكيد أن الحركة الاجتماعية تنشأ من ظروف داخلية أساساً أو لعوامل نفسية تتعلق بالأشخاص الذين يرغبون فى تشكيلها فإنه يصعب تجاهل دور المؤثرات الخارجية، والتى من الممكن أن توفر بعض عناصر القوة التى تشجع على قيام الحركة من حيث التزود بالمال أو التدريب وحماية القيادات.[xiv]

هذا "ويعتمد بعض الباحثين على نظرية الصراع فى تفسير واقع الحركات الاحتجاجية فى المجتمع حيث تشير هذه النظرية إلى أن معظم الكيانات المجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم، وهذه الحالة تسهم بشكل أساسى فى إحداث حالة حراك وتطوير اجتماعى تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام الثورات وما يصاحبها من تطورات سياسية، ويحدث الصراع الاجتماعى نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام فى محيط اجتماعى معين، ويحدث أيضاً نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية."[xv]

كما يفسر البعض ظهور الحركات الاحتجاجية بأنها" ظهرت في سياق التحولات التي شهدتها المجتمعات في خضم العولمة والنظام الدولي الجديد والذي برزت في سياقه أطروحات من قبيل :نهاية التاريخ، ونهاية السياسة ،وما بعد الديموقراطية مع ما واكبهما من حوار حول دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية في حصر سلطة الدول.[xvi]

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع المدني ساهم بشكل كبير في تجديد النخب وأشكال العمل من جهة كما ساهم في خلق حراك سياسي مكن على الأقل من التخفيف من حدّة الاختناق السياسي عبر الدفع ببعض القضايا التي لم تستطع الأحزاب لسبب ذاتي أو موضوعي أخذ مبادرات فيها أو خلق إجماع حولها أو تشكيل لوبيات سياسية.[xvii]

ويقول تشارلز تيلى " أن الحركات الاجتماعية قد تطورت فى الغرب بعد عام ١٧٥٠، وقد انبثقت عن توليفة ابتكارية تسلسلية قوامها ثلاثة عناصر أولاً: مجهود عام مستدام ومنظم يملى مطالب جماعية على سلطات مستهدفة، وثانياً: توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسى التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات، مناشدة، بيانات فى الإعلام العام، وهكذا إن ما يديم الحملة هو تحرك كتلة المشاركين جيئة وذهاباً ما بين إملاء المطلب العام وأنشطة أخرى ما بينها فعاليات التنظيم يوماً بعد يوم.[xviii]

وفى محاولة لتحليل ظهور نشأة الحركات الاجتماعية الجديدة ظهرت نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة فى أوروبا وتقوم على عدة افتراضات رئيسية وهى:أولاً أن الحركات الاجتماعية الجديدة ظهرت كنتائج للتحول لاقتصاد ما بعد الصناعة، وثانياً أنها فريدة ومختلفة عن الحركات التقليدية للطبقة العاملة حيث ركزت الحركات الجديدة على جودة الحياة أكثر من الأمور المادية.أما الافتراض الثالث: فهو ممارسة الفعل السياسى خارج القنوات الرسمية إلى جانب الاعتماد على الحشد الجماهيرى وتحريك الرأى لتحقيق نفوذ سياسى، كما تعتمد أحياناً على تكنيكات عنيفة ، ورابعاً افتراض أن هناك نوعان من المشاركين فى هذه الحركات الجديدة يمثل النوع الأول القاعدة من الطبقة الوسطى الجديدة أما الفئة الأخرى فيرى البعض أنها لا تنتمى إلى طبقة معينة ولكنها تتميز باهتمامها العام بالقضايا الاجتماعية وبالتالى فالحركات الجديدة تمثل مجموعات أيديولوجية مختلفة.ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الجديدة تمثل شكلاً جديداً تماماً من الاحتجاجات الاجتماعية تعكس خصائص محددة للمجتمعات الصناعية بأهداف وقيم جديدة مثل حركات البيئة والسلام ، وضد التسلح النووى، كما أنها ظهرت فى الطبقة المتوسطة كصراع ضد الطبقة التقليدية التى تملك معظم معوقات الحياة فى مجتماعتها.[xix]

كما يرى أصحاب هذه النظرية أيضاً أن الحركات الاجتماعية الجديدة مقارنة بالحركات التقليدية تتميز بأنها تتشكل بشكل انسيابى غير جامد يتم فيه تبادل القيادة وإبداء الآراء بحرية كاملة. كما أن عضوية هذه الحركات تختلف فى أنها لا تتبع نظام معين .

ويظهر الفرق بين الحركات الاجتماعية التقليدية والحركات الجديدة فى أن الأولى تحتاج إلى خلق هويات جماعية تقوم على الوعى الجماعى بالظروف الاجتماعية المادية غير العادية والإحساس بالحرمان حتى تحفز الفعل الاجتماعى وكذلك القدرة على الحصول على موارد لمواصلة أهدافها أما الحركات

الاجتماعية الجديدة فيحفزها غالباً الموضوعات الثقافية، أسلوب الحياة والقضايا الاجتماعية.[xx]

المبحث الثالث

ظروف نشأة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة فى مصر

إن الخطر السياسى على أى نظام قائم مسألة واردة ففى ظل النظم الديموقراطية يتحول هذا الخطر إلى صراع سلمى على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وفى ظل النظم غير الديموقراطية يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات تقوم بها القوى السياسية المختلفة ضد النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغييره."[xxi] وعند البحث عن جذور الاحتجاج فى الثقافة المصرية فهى أقدم من غيرها مقارنة ببقية الدول العربية ،وفى هذا الصدد يميز الباحثون بين نمطين من الاحتجاجات المصرية على مر التاريخ وهما:[xxii]

- الاحتجاجات فردية الطابع مثل إطلاق الأمثال الشعبية والنكت والعبارات المسموعة والهروب من السلطات، والاحتجاجات جماعية الطابع، والتى تمثلت فى ظهور الرفض والاحتجاج الجماعى العلنى فى مصر القديمة فى أحداث عديدة مثل تكرار ثورات وانتفاضات المصريين ضد "رمسيس الثانى" وزمن حكم البطالمة وأيام الحكم الرومانى والبيزنطى، وما تلاه من عصور الاحتلال البريطانى والفرنسى، وضد فساد الملك والتى تمثلت فى الانتفاضة الطلابية عام ١٩٣٥-١٩٣٦م والانتفاضة الطلابية الثانيةعام ١٩٤٦، للمطالبة بالاستقلال العام والتحرر الوطنى، ثم أخذت هذه الحركات فى الانتعاش فى عقد التسعينات وتأججت بشكل واضح فى عام ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ حيث دخلت شرائح عديدة من النخب السياسية والمثقفين والشباب بخاصة الطلاب إلى معترك الاحتجاج السياسى والتظاهر.

وهذا على الرغم ما قد انتشر على مدار التاريخ المصرى ، مقولات بعض المستشرقين عن خنوع المصريين، وأنهم قد تربوا على الترهيب والغرامات ولكن برؤية منهجية يمكن القول أن تاريخ مصر القديم قد شهد أشكالاً من الاحتجاجات من وحى ثقافة المجتمع المصرى.[xxiii] كما يؤكد التاريخ أن خروج المصريين متجمهرين ، لم يكن دائما ضد السلطة الحاكمة، بل كان فى أحيان كثيرة تأييدا لها، وهو ما حدث منذ اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢م، مثل خروج المصريين إثر خطاب "جمال عبدالناصر"، الذى أعلن فيه تنحية عن رئاسة الجمهورية فى أعقاب نكسة يونية ١٩٦٧م.[xxiv]

وهناك سبب يذكره الباحثون وهو ثقافة لقمة العيش: وهى الثقافة السائدة لدى أغلب المصريين فهم يركزون على ما يمس حياتهم مباشرة.[xxv]ولكن يرجع بعض الباحثين سكوت المصريين على أوضاع حياتهم السيئة إلى أسباب نفسية وسياسية وتاريخية ، تتعلق بخبرات مصر مع القوى الاستعمارية ، وتقديرهم الشديد لقيمة الحاكم الوطنى ، وحالة الاستقرار وخوفهم من الصراع والفوضى [xxvi]

ويرى البعض أن السبب فى صمت المصريين إنما كان يرجع إلى ميراث استبعادهم من المشاركة السياسية على مدى نصف قرن، ولكن حتى فى هذه الفترة لم يتوقف المصريون عن الاحتجاج فقد خرجت مظاهرات ميدان التحرير ١٩٧١ – ١٩٧٢ م ثم كانت انتفاضة الخبز فى يناير ١٩٧٧، ثم المظاهرات المعارضة لزيارة الرئيس للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وخرجت احتجاجات أخرى ضد الموقف المصرى من العدوان الأمريكى على العراق ١٩٩١.[xxvii]

هذ وقد دافع جمال حمدان فى كتابه شخصية مصر عن المصريين وطبيعتهم نافياً بوضوح أن تكون البيئة الجغرافية لمصر هى السبب، فالطبيعة الهادئة المسالمة للمناخ انعكست على طبيعة الشعب المصرى

وأكسبته الوداعة والفكاهة والرضا لكنها لم تصمه بالذل والخنوع، كما نفى ارتباط القهر بالنيل، وما ردده المستشرقون حول احتياج نهر النيل للطغيان من أجل ضبطه وتنظيم الاستفادة منه، وهو ما خلق الشخصية المركزية الطاغية التى يخضع لها الجميع ، وقد أكد جمال حمدان أن الاستبداد والتخلف الحضارى هما السبب الحقيقى وراء ابتعاد المصريين عن السياسة أحيانا.[xxviii]

هذا وقد بدأت الألفية الجديدة وبدأت معها أنشطة احتجاجية مكثفة تأخذ شكلاً جديداً ليس فى مصر فقط وإنما على مستوى العالم لأسباب كثيرة قد يعجز الباحثون عن إحصائها . منها ما يمكن الشعور بجديته ومنها ما يراه البعض غير جدى لاعتباره نوعاً من الرفاهية[xxix] فبعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثانية بحالة من الحراك السياسي ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية ترتكز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق".[xxx]وقد تناسب ذلك مع اندلاع انتفاضة الأقصى فى خريف ٢٠٠٠ بتأسيس اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية والتى أصبحت نموذجاً للعديد من الحركات اللاحقة من حيث هيكلها التنظيمى المرن وانفتاحها على جميع التيارات وتركيزها على العمل الاحتجاجى المباشر خارج الأطر المؤسسية"xxxi طرحت أفكار كحملات لجمع التبرعات المادية والعينية لصالح الشعب الفلسطينى، بالإضافة إلى تنظيم قوافل المساعدات التى تمر عبر معبر رفح حتى تصل إلى الأراضى الفلسطينية".[xxxii] وفى تطور لاحق"فى ١١سبتمبر ٢٠٠١ قامت اللجنة بالدعوة إلى مظاهرة اجتماعية منظمة أمام السفارة الأمريكية وبغرض تسليم السفير الأمريكى رسالة احتجاجية على ممارسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل."xxxiii

أولاً العوامل الخارجية:

إن موقف الولايات المتحدة، وبدرجة أقل أوربا الغربية، يتبنى موقفاً أكثر تشدداً تجاه التحول الديموقراطى فى المنطقة، وتوسيع المجال السياسي في دولها كرد فعل على ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، الأمر الذي مثل ضغطاً شديداً على النظام الحاكم في مصر وبرغم أن النظام لم يستسلم للمطالب الأمريكية والأوروبية، فقد تضمنت مناوراته بعد فترة تردد، تقديم بعض التنازلات تجاه فتح المجال السياسي، فتدفقت "مبادرات الإصلاح" من الداخل أيضا."[xxxiv]وقد دفع ذلك النظام السياسي المصري إلي مزيد من الانفتاح.[xxxv] كما كان الغزو الأمريكي للعراق بمثابة صدمة قاسية، لا للنظم العربية، بما فيها النظام المصري، فحسب،ولكن أيضا للمعارضة، وخصوصاً المعارضة القومية أحد أسباب الاحتجاجاتفى هذا الوقت."[xxxvi]

ثانياً :العوامل الداخلية :

على الصعيد الاجتماعى السياسى شهدت مصر فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات تراجعاً ملحوظاً للحياة السياسية، وانحسر بشكل واضح نفوذ الأحزاب والقوى السياسية المعارضة، كما تراجع دور النقابات العمالية والمهنية، بعد أن صارت تتبع الدولة منذ يوليو ١٩٥٢م، وقد تزامن مع هذا بروز احتقان فى المجال الاقتصادى المصرى، فمع بدء عملية الإصلاح الاقتصادى وبرغم تحقيقها لبعض النجاحات إلا أنها بعيدة لم يشعر بها المواطن المصرى البسيط."[xxxvii]

- **عوامل اقتصادية :**

يتم التعرض هنا إلى واحدة من أهم القضايا التى تخص المواطن المصرى وهى سياسةالأجور والأسعار والتى تعتبر من أهم مفجرات

الاحتجاج فقد كانت قضايا الأجور وعدم ملائمتها للأسعار هي المحرك الرئيسي للاضرابات."[xxxviii]

ولكن من جانب آخر فقضية الأجور هى من أكثر الأمور غموضاً فقد لوحظ أن هناك زيادة ملموسة قد جرت فى مخصصات الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة (دون الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام) ولكن الرقم المعلن لإجمالى الأجور والمرتبات لا يعبر عن حقيقة ما يجرى فعلاً حيث إن ٢٥% إلى ٣٠% من هذا المبلغ يحتجز فعلاً لدى الحكومة فى صورة استقطاعات ضريبية بكافة أنواعها.[xxxix]

هذا ويشكل العمل المؤقت أحد مسببات الحركة الاحتجاجية حيث كان العمال يعملون بعقود مؤقتة فى الحكومة وقطاع الأعمال وذلك بخلاف وجود عمال بلا عقود عمل فى شركات القطاع الخاص، لذلك جاءت إضرابات المعلمين فى أكثر من مدينة وإضراب الأطباء والصيادلة في هيئة المصل واللقاح تعبيراً عن الحاجة لوجود علاقات عمل رسمية وثابته وعدم ترك العمال فريسة لرغبات الإدارة وأصحاب الأعمال.[xl]

بالإضافة إلى تآكل الطبقة الوسطى فالظروف التاريخية التى عرفتها مصر فى الأعوام الأخيرة والتى أدت إلى تآكل سريع للقاعدة الاجتماعية للدولة المصرية وتهميش الطبقة الوسطى المتعلمة هذه الظروف وغيرها هى التى وفرت الشروط الموضوعية لحركة احتجاج واسعة خارج الأطر الحزبية والبرلمانية القائمة عبر أشكال مشاركة مبتكرة مثلت إعلاناً عن اغتراب هذه الطبقة عن دولتهم ارتفعت أصواتهم بالاحتجاج وبطرح مسألة الحكم مع فتح ملفات الفساد وممارسات تحالف الثروة والسلطة."[xli] وترى الطبقة الوسطى الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية بكفاءة، وتراها عابرة للمجتمع حتى فيما يتعلق بأشد القضايا تأثيراً على المجتمع.[xlii]

كما انصرف اهتمام المعنيين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطي المتعلمة، وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاحي التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل.[xliii]

كما أن "ارتفاع نسبة الشباب إلى مجموع السكان ، بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، مع تدني المعايير التعليمية من ناحية، والمناهج التعليمية غير الملائمة لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، قد أنتجا مستوى مرتفعاً من البطالة وشبه البطالة بين الشباب.[xliv]

- **عوامل سياسية:**

إن ضعف المعارضة السياسية هو من أهم العوامل السياسية التى كرست وجود الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الجديدة فى مصر فالعلاقة بين الأحزاب والمجتمع ظلت مقطوعة عملياً لفترة طويلة جداً من الزمن لأسباب كثيرة بما في ذلك قانون الطوارئ فقواعد اللعبة السياسية التي قبلت بها ضمناً تلك الأحزاب، على الرغم من اعتراضها عليها من حيث المبدأ أنتجت ركوداً سياسياً طويل المدى.xlv فقد عجزت أحزاب المعارضة عن بناء كتلة أو ائتلاف ديموقراطى صلب قابل للتوسع، وكان هذا هو العامل الرئيسى وراء فشلها وليس فقط فى التأثير فى مسار التطور فى بلادها ولكن فى إيجاد مكان يعتد به لها على الخريطة السياسية.[xlvi] ولأن "الحياة الديموقراطية إنما تقوم على آليات عمل ومؤسسات تلعب فيها الأحزاب السياسية والأطر النقابية، ومنظمات المجتمع المدنى.إذ تعمل هذه المؤسسات كمحرك لتنشيط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[xlvii]

وعادة ما تنشأ الحركات الاجتماعية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي.[xlviii] فقد فشلت الكثير من الأحزاب في تحقيق الشعارات التي رفعتها والبرامج التي وعدت بها والطموحات التي رافقت تأسيسها ونشأتها"[xlix]وقد أصبح الفاعل السياسي الحزبي يتميز" بالضعف أمام بلورة فعل سياسي منتج للتغيير والتحول والارتكان إلى عدم الاكتراث بالمصلحة العامة، والتقوقع على المصالح السياسية الضيقة، واحتراف الانتهازية والنفاق السياسي.[l]

فى نفس الإطار يعيش العمل النقابى فى مصر حالة من الضعف فقد بدت الساحة خالية إلا من المنظمات غير الحكومية الحقوقية التى ظهرت فى الثمانينات ونشطت داخل النخب واستقطبت بعض الكوادر اليسارية والناصرية من جيل السبعينيات، وهذه المنظمات عملت فى ظل قوانين مقيدة للمنظمات غير الحكومية بصفة عامة.[li]

بالإضافة إلى شيوع أخبار بشأن بتوريث السلطة:حيث شاعت الأخبار بين قطاعات مختلفة من المواطنين بانه سيتم توريث رئاسة الجمهورية لجمال مبارك، مع صعود نجمه من خلال جمعية المستقبل، ثم تشكيل لجنة السياسات في عام ٢٠٠٢ م، التي اكتسبت فجأة نفوذاً كبيراً في الحزب الوطنى الحاكم ، ثم تركت تأثيراً واضحاً علي تشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٤ م."[lii]

فقد ظل يدور لفترة طويلة شد وجذب فى مصر فمن جهة فإن المثقفين المصريين الذين لديهم شكوك بشأن سعى الرئيس مبارك إلى توريث السلطة لابنه جمال مبارك، ففى البدء كان المثقفون يعلون شكوكاً والقصر ينفى فمنذ ظهور جمال مبارك على المسرح السياسى المصرى

لم تسجل للرئيس مبارك أى إشارة مباشرة لرغبته فى وضع ابنه خليفة له فى رئاسة مصر.ولكن بقى وجود جمال مبارك على رأس لجنة السياسات وما كان يتمتع به من نفوذ أمراً مثيراً للجدل والشكوك.

ومن العوامل السياسية الأخرى هو "جمود النخبة الحاكمة وتكلسها :فقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء، ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك، كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني وقد كان ذلك من العوامل المهمة التي أصابت فئات الشباب الذين وجدوا في الثورة على النظام خير الوسائل للوصول إلى سدة الحكم والمشاركة السياسية، وقد ترافق ذلك مع زيادة الوعي السياسي وسيادة الشعور بالظلم والاستغلال من النخب الحاكمة التي لم يكن يهمها غير مصالحها.[liii]

- **العوامل الاجتماعية:**

ويعتبر الفساد الإدارى أول هذا العوامل فقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة مجموعة من الحوادث "الصادمة" التي عكست حجم التدهور الذي أصاب الأداء العام لمؤسسات الدولة، وطريقة التعامل مع المشكلات المختلفة.بالإضافة إلى حالة الفساد الذى شاع فى الأجهزة التنفيذية فى مصر فمنذ غرق العبارة المصرية في عرض البحر الأحمر عام ٢٠٠٦ والتحليلات تتوالى عن التدهور الذي أصاب أداء الدولة المصرية، إضافة إلى تلك القرارات منها مثلاً قيام الحكومة بإعدام الخنازير التي تربى وسط المناطق السكنية، لمواجهة ما عرف بوباء أنفلونزا الخنازير. كما قد شهدت البلاد حادثة دخول قمح فاسد غير صالح للاستخدام الآدمي، دون أن تستوقفه أي جهة رقابية أو صحية وتكرر سوء الأداء وعشوائيته ليشمل مجالات أخرى امتدت إلى حوادث

مميتة على الطرق، وتراجع في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وغياب الثقة في مؤسسات الدولة.[liv]

ثم كان ظهور وسائل الإعلام الإلكترونى كواحد من أهم العوامل التى ساهمت فعلياً فى نشر ثقافة الاحتجاج ففي السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود علي حريات التعبير والتنظيم. لجأ الشباب إلي شبكات التواصل الاجتماعي وإلي المدونات للتواص، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف.[lv]

استطاعت شبكة الإنترنت، بما تتضمنه من مواقع ومدونات وشبكات اجتماعية ومنتديات أن توفر للحركات الاجتماعية- السياسية فضاءًا إعلامياً بديلاً سريع الانتشار وقادراً على التفاعل مع الآخرين وهو ما يتيح مزايا السرعة وقلة التكلفة والتواصل مقارنة بوسائل الاتصال التقليدية. ويرى البعض أن هذه المواقع تمثل مجتمعاً مدنياً افتراضياً خالياً من المعانى والقيم التى تؤثر على المجتمع الواقعى.ومما ساعد على زيادة إقبال الشباب على العالم الافتراضى قصور الأطر المؤسسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى عن القيام بدورها، وعلى الرغم من أن أغلب الحركات الاجتماعية تستفيد بشبكات التواصل الإلكترونى، مما يجيز تسميتها بأنها حركات إلكترونية، إلا أنه من الملاحظ أن تلك الحركات الإلكترونية تختلف فى مدى ارتباطها بالواقع، فبعضها له امتدادات فى الواقع الاجتماعى، والآخر ليس له وجود مادى ملموس فى الشارع.[lvi]

كذلك من الأسباب الاجتماعية، لبروز هذه الحركات الاحتجاجية خاصة في فئة الشباب، وهي سطوة أجهزة الأمن الحياة الجامعية، وتقنين

الأنشطة العلمية والبحثية والفكرية للأساتذة والطلاب ، وهذا ما دفع على أنشطة احتجاجية من أجل المطالبة باستقلال الجامعة، وإطلاق الحرية للأنشطة العلمية والفكرية بالنسبة للأساتذة وحرية النشاط الطلابي سواء الاجتماعي والثقافي والسياسي داخل الجامعة كإطار فاعل، وأن يقوم على أمن الجامعة وحرسها وحدات خاصة خاضعة لرئيس الجامعة وليس لوزارة الداخلية.[lvii]

ويعتبر وجود الجمعيات الأهلية فى مصر واحد من العوامل المؤثرة فى ظهور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية "ويمثل مفهوم "المجتمع المدنى" أحد المفاهيم التى تختلف تعريفاته ، ولكنه يشير إلى "مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبياً، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل وهى فى ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"ولكن الحديث هنا ليس عن الجمعيات الخيرية التى تقدم المساعدات ولكن عن الجمعيات الحقوقية التى ظهرت وظهر معها بشكل كثيف الحديث عن الحريات وحقوق الإنسان "وقد شهدت السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين نشاطاً متقدماً لها بسبب مشاركة أعداد كبيرة من هذه الجمعيات فى أنشطة العام الدولى للتطوع عام ٢٠٠١، وقد ارتفع عدد هذه المنظمات من منظمة واحدة عام ١٩٨٣إلى ٢٣ منظمة فى نهاية التسعينات.

وقد لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً فى تدفق المعلومات حول قضايا حقوق الإنسان، وفى توعية الرأى العام بها، وفى الرقابة على أداء الحكومة بشأنها.[lviii]وقد ازداد دور هذه الجمعيات مع قيامها بالإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى عام ٢٠٠٥ وانتخابات المجالس الشعبية المحلية عام ٢٠٠٨ ، ويعتبر التفاعل من جانب المنظمات الدفاعية مع حالة الحراك السياسى التى أحدثها تعديل المادة (٧٦) وما أعقبها من انتخابات برلمانية ورئاسية مكنها من اكتساب مساحات من النشاط لم تكن متاحة لها من قبل.

ولكن المكسب الأهم لهذه المنظمات تمثل فى مزيد من احتكاكها بجمهور المواطنين وانتقالها من قضايا النخبة إلى التفاعل مع قضايا ذات طابع جماهيرى، وهو المكسب الأكبر الذى كان مفقوداً على مدى عمر المنظمات الحقوقية فى مصر.[lix] وهو دور تقوم منظمات المجتمع المدنى الحقوقية والتى سمح لها النظام بالتواجد فى الساحة المصرية مؤخراً على استحياء ليرسم عن نفسه صورة متحضرة عالمياً فما كان من هذه المنظمات إلا أن قامت بطرح مفاهيم حقوق الإنسان على ساحة الحوار فى مصر مما أثار التساؤلات فى الشارع المصرى ما إذا كان المواطن المصرى يتمتع بهذه الحقوق أم لا.[lx]

ولكن ثارت تساؤلات كثيرة حول حضور الجمعيات الأهلية الحقوقية بهذه الكثافة فى مصر وهل كان هذا بضغوط أمريكية ؟ أم ليرسم النظام لنفسه صورة حضارية ؟ وهل ما قدمته هذه الجمعيات من برامج توعية بحقوق العمال وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والتى رفعت من حدة مطالبة المصريين بهذه الحقوق هل عائدات هذا كانت إيجابية أم سلبية على المجتمع ؟ وهل من الأفضل أن تكون هناك هكذا برامج توعية أم لا؟ هذه الأسئلة ستحتاج إلى بحث كثير

حركة كفاية:

قد كان ظهور الحركات الاحتجاجية بداية لحراك سياسى ونشاط احتجاجى قوى فى مصر وبداية لاهتمام النشطاء السياسيين والقوى الوطنية بالشأن الداخلى و"خاصة قضايا الإصلاح السياسى والدستورى وشهدت الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ظهور عدد من الحركات الجديدة المطالبة بالإصلاح السياسى والدستورى مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والحملة الشعبية للتغيير (الحرية الآن) والتجمع الوطنى للإصلاح والجبهة الوطنية للتغيير."[lxi]لما كان لعام ٢٠٠٤ من أهمية باقتراب الانتخابات الرئاسية والحديث عن توريث الحكم لنجل الرئيس. ومن حركة التضامن مع فلسطين والعراق نشأت كفاية ومثيلاتها من التنظيمات، التي ركزت على قضية الديموقراطية

الداخلية ، وبرز شعار "لا للتمديد لا للتوريث"، وقد اتسمت هذه المرحلة بالانفتاح على كل التيارات السياسية، وبروز قوى جديدة أما أحزاب المعارضة التقليدية، فقد حاولت هذه الأخيرة التواجد، ولكنها اكتشفت سريعًا أن الحركة تتجاوز الخطوط الحمراء التي تفرضها هذه الأحزاب على نفسها، كانتقاد رأس السلطة، وهو العامل الذي أصاب كذلك حركة الإخوان ببعض الارتباك في هذه المرحلة..وسرعان ما برز في هذا الإطار حركات الاستقلال النقابي، من مهندسين وصحفيين ومحامين وقضاة."[lxii]

اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات:

حركات اجتماعية قليلة جداً هى التى اهتمت بالشأن الاجتماعى – الاقتصادى، ومن بين هذه الحركات اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات، وتندرج هذه الحركة ضمن مجموعة الحركات التى قامت من أجل تحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية لا تخص فئة اجتماعية محددة وإنما تخص فئات اجتماعية متنوعة، وقد تشكلت اللجنة فى بدايات عام ٢٠٠٤ على خلفية ما تردد من أن ديون هيئة التأمينات لدى الحكومة قد وصلت إلى ١٧٩ مليار جنيه، وفى مواجهة هذه المشكلة التى هددت كل أصحاب المعاشات فى مصر، وكل من سيستحق هذه المعاشات على المدى المنظور أو البعيد.[lxiii] وقد"استخدمت اللجنة أساليب الحركات الاجتماعية الجديدة حيث جمعت آلاف التوقيعات على عرائض ترفض اقتراح رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، وتطالب برد أموال التأمينات كاملة غير منقوصة، وراسلت كتاب الصحف من أجل الاهتمام بالموضوع، على اعتبار أن أموال التأمينات قد سرقت ويجب إرجاعها لملاكها الحقيقيين، ثم خفتت حدة عمل اللجنة إلى أن جاء التشكيل الثانى للوزارة حيث "تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وانتقلت فى هذه العملية هيئة التأمينات والمعاشات من التبعية لوزارة الشئون الاجتماعية التى لم تعد موجودة إلى وزارة المالية، ولأن وزارة المالية

هى المدين الرئيسى لهيئة التأمينات فإن الدائن والمدين تحولا فجأة بمقتضى هذه التبعية إلى شخص واحد فكيف يمكن أن ترد وزارة المالية لهيئة التأمينات ما اقترضته بعد أن أصبحت جزءاً من وزارة المالية؟!على هذه الخلفية بدأت اللجنة نشاطها مجدداً، وبدأ الاهتمام يعود للموضوع تدريجياً ربما بسبب انشغال الرأى العام بالتعديلات الدستورية وقبل ذلك بانتخابات النقابات العمالية.[lxiv]

إضراب موظفى الضرائب العقارية

لطالما كانت ثقافة الاحتجاج الاجتماعى والسياسى فى مصر تنحصر عادة فى الطلاب والعمال إلى أن جاءت السنوات الأخيرة فشهد العام ٢٠٠٧ إضراب موظفى الضرائب العقارية معلنين الاستياء من انخفاض معدلات أجورهم فى ظل الازدياد غير المسبوق فى مستوى الأسعار ومطالبين بمساواتهم بأقرانهم العاملين بالضرائب العامة المصرية،واعتبر الكثيرون أن حركة موظفى الضرائب العقارية قد تجاوزت كونها واحدة من أهم الاحتجاجات الاجتماعية التى انتشرت فى مصر منذ ٢٠٠٦ لتصبح علامة فاصلة فى الحركة العمالية حتى وجد البعض أن هذه الحركة قد تجاوز تأثيرها موظفى الضرائب العقارية ليظهر بين العديد من تجمعات الموظفين."[lxv]

خلاصة البحث:

إن استمرار الاحتجاجات السياسية والاجتماعية دون وجود استجابة ولو جزئية للمطالب المثارة فى هذه الاحتجاجات سوف يؤدى بمرور الوقت لجذب أنصار متزايدين لها إلى أن تأتى لحظة انفجار مدوى تطيح بالنظام السياسى الذى تجاهل عن تعالى أو عدم إدارك أى استجابة لهذه الاحتجاجات، فكما تم الذكر سابقاً أنه ومنذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ مثلاً شهدت مصر ٨٢٩ حركة احتجاج دون أن تتم الاستجابة لها ولكن لا يمكن الاعتماد على الاستجابة الجزئية كما حاول النظام أن يقدم بعض القرارات الاقتصادية البسيطة فى محاولة لكسر

حدة الاحتجاجات كإعطاء علاوة اجتماعية، أو توزيع شقق سكنية حتى وإن كانت غير مناسبة لإسكات الشارع ولو مؤقتاً فقد أبقت هذه الحلول النار تحت الهشيم.

كما أن التغيرات سريعة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعى وارتفاع نسبة مستخدميها خاصة بين الشباب كان له الأثر الأكبر فى زيادة الزخم للحركات الاحتجاجية.

أثبتت شبكات التواصل الاجتماعى خلال السنوات القليلة الماضية أنها ليست بمعزل عن الواقع كما كان الاعتقاد السائد كونها عالماً افتراضياً تحكمه أطر وقوانيين بعيدة عن الواقع المعاش بل إنها فى كثير من الأحيان قد عدت انعكاساً له ولكنها تحولت من مجرد كونها منصات للتواصل الاجتماعى وتكوين الصداقات الجديدة إلى مواقع يستغلها مستخدموها للعمل السياسى وفق مفاهيم جديدة للمشاركة السياسية ومناقشة همومهم المشتركة ومطالبهم من النظام الحاكم وحشد الرأى العام خلف قضايا معينة للتأثير على متخذى القرار والضغط على الحكومات والأنظمة السياسية.

المراجع

[i] شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٩٢ حتى ص١٠٦

[ii] ابراهيم البيومى غانم، الحركات الاجتماعية..تحولات البنية وانفتاح المجال، ٨ مايو ٢٠٠٤م، موقع إسلام أونلاين
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

[iii] ياسر الغرباوى، حركات التغيير والحراك الجماهيرى، المجموعة الجيواستراتيجية للدراسات ، سلسلة الجغرافيا فى خدمة الشعوب ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧

iv علي الدين هلال، نيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٢

v تشارلز تيلي، "الحركات الاجتماعية" ١٧٨٦-٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبه، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٤-١٥

لمزيد من التفاصيل:

Herbert Blumer,Collective Behavior, in Alfred Mc Clung Lee,ed,Priciples of Socilolgy, intro By Samuel Smith , Barnes and Noble, New York, p 67-121

vi فراج سيد محمد فراج،المجتمع الافتراضى واندلاع حركات الاحتجاج فى المجتمع الواقعى .تحليل سوسيولوجى لظواهر الاحتجاج السياسى والدينى فى مصر .دراسة مسحية على عينة من طلاب جامعة قناة السويس. فى أعمال المؤتمر الدولى الأول لقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة قناة السويس،٢٠١١، ص٣٨٣

[vii] أحمد سيد حسن : الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسى ،حالة حركة كفاية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١

[viii] حسن سلامة، الشباب وحركة التمرد، الديموقراطية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، السنة الثانية، العدد السادس، إبريل ٢٠٠٢، ص٩٦-٩٧

[ix] يعتبر الباحث والمؤرخ الالماني (لورينز فون شتاين) هو اول من نحت مفهوم الحركة الاجتماعية للدلالة على اشكال وصيغ الاحتجاج الانساني الرامية الى التغيير وإعادة البناء.

وفي هذا المفهوم يحصر فون شتاين الحركة الاجتماعية بفعل الحركة العمالية على غرار النظرة الماركسية وبعيد عن المثالية الهيكلية

[x] تشارلز تيلى، الحركات الاجتماعية" ١٧٨٦-٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٥، ص٣٤

[xi] الشيماء عبدالسلام ابراهيم، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، الأهرام الرقمى، أكتوبر ٢٠١٣م،
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=1491435&eid=5221

[xii] شحاتة صيام ، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢م ، ص١٠٤

[xiii] عبد الغفار شكر، ،دور المجتمع المدنى فى بناء الديمقراطية - الجزء الثانى، الحوار المتمدن ، العدد: ١٠٠٣ ، ٢٠٠٤ / ١٠ / ٣١

[xiv] محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية فى مصر : المراحل والتطور، فى الحركات الاحتجاجية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٩٠-٩٢

[xv] إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بادسونز إلى هابيرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، علوم المعرفة، العدد ٣٤٤، ا لكويت،٢٠١٢م، ص٨١

[xvi] أمل عادل عبدربه و على عبدالرازق جلبى، الحركات الاجتماعية الجديدة وحقوق الإنسان: تحليل نقدى لخطاب حركات مناهضة العولمة بمصر، ورقة بحثية، المجلس العربى للعلوم الاجتماعية ..المؤتمر التأسيسى "الحراك العربى يسائل العلوم الاجتماعية" بيروت، مارس ٢٠١٣م، ص٢٣

[xvii] عبدالفتاح الزين، الحركات الاحتجاجية الجديدة ودور المجتمع المدني : التحولات المجتمعية ونهاية السياسة؟ المغرب نموذجا، الاتحاد الاشتراكى، ١٢ فبراير ٢٠١١، http://www.maghress.com/alittihad/123493

[xviii] تشارلز تيلى، "الحركات الاجتماعية ١٧٨٦-٢٠٠٤"، ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة،٢٠٠٥، ص٣٧،ص٣٨

[xix] Steven M.Buechler,New Social Movement Theories, in: The Sociological Quarterly, Vol63, No.3,Summer1995,pp441-464 http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1533-

8525.1995.tb00447.x/epdf?r3_referer=wol&tracking_action=preview_click&show_checkout=1&purchase_referrer=int.search.myway.com&purchase_site_license=LICENSE_EXPIRED

[xx] Angharad E.Beckett , Understanding Social Movements: Theorising the Disability Movements in Conditions of late Modernity, in : the Sociological Review ,2006,pp734-752 http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-954X.2006.00669.x/full

[xxi] عمرو الشوبكى، الانتفاضة غير السياسية..الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدنى، فى حال مصر ٢٠١٠ عام قبل الثورة، منتدى البدائل العربى للدراسات، ص٥١

[xxii] هانى فوقى ابراهيم، الشباب والحركات الاجتماعية الاحتجاجية فى الشارع المصرى (حالة واقعية استشرافية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس، العدد الخامس، أبريل٢٠١٣م، ص ٣٨٣- ٣٨٥

[xxiii] عاصم الدسوقى، الاحتجاج الجماعى والرفض: مدخل لفهم الظاهرة تاريخيا، الرفض والاحتجاج فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، تحرير ناصر ابراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٥

[xxiv] أليكسى فاسيليف، مصر والمصريون، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٤، ص١٥٠-١٥٢

[xxv] أمانى مسعود الحدينى، المهمشون والسياسة فى مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٢٦١

[xxvi] محمد السيد سعيد، الانتقال الديموقراطى المحتجز فى مصر ، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، ص٥٦

[xxvii] حسن حنفى، ثقافة المقاومة، ورقة ثقافية مقدمة فى مؤتمر فيلادلفيا الدولى العاشر:، بعنوان ثقافة المقاومة فى الآداب والفنون، عمان ،٢٠٠٥، ص ٣٧

[xxviii] جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، دار الهلال، الجزء الثانى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٨٨- ٥٨٩

[xxx] نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مجلة المستقبل العربي،، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ٣٧٩ سبتمبر ٢٠١٠ ، ص٢٤

[xxxi] فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تعليم حقوق الإنسان (١٢) ، ٢٠٠٧، ص١١

[xxxii] محمد العجاتى، اليسار والحركات الاحتجاجية فى مصر (أجيج- اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة- حركة ٢٠ مارس)، ضمن كتاب عودة السياسة :الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧٩

[xxxiii] فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تعليم حقوق الإنسان (١٢) ، ٢٠٠٧، ص٣٨

[xxxiv] سيف نصراوى، د.شريف يونس، حدود الديموقراطية القومية..قراءة فى حرة كفاية، حركات التغيير الديموقراطى بين الواقع والطموح ..خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة قضايا الإصلاح (١٨)، ص٦٠

[xxxv] نادين عبدالله، قوي الاحتجاج الاجتماعي. مقارنة بين مصر وبولندا، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٠،

[xxxvi] عمرو الشبكى، الانتفاضة غير السياسية..الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدنى، حال مصر ٢٠١٠،عام قبل الثورة، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١١، ص٤٥، ٦٠

[xxxvii] إيمان محمد حسنى، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٧٢

[xxxviii] إلهامى الميرغنى، تأملات فى الاحتجاجات العمالية الأخيرة فى مصر، الحوار المتدن، العدد ١٩٣١، ٣٠-٥-٢٠٠٧

[xxxix] عبدالخالق فاروق، اقتصاديات الفساد فى مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين..١٩٧٤-٢٠١٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٢٦٤-٢٦٦

[xl] إلهامى الميرغنى، تأملات فى الاحتجاجات العمالية الأخيرة فى مصر، الحوار المتدن، العدد ١٩٣١، ٣٠-٥-٢٠٠٧،

[xli] ياسر علوى، أشكال المشاركة السياسية غير التقليدية فى مصر، من ضمن أعمال ندوة الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب فى مصر (قبل وأثناء وبعد الثورة)، منتدى البدائل العربى للدراسات، القاهرة،٢٠١٢ من ص٢٨٢ حتى ٢٨٧

[xlii] منال لطفى، دينا شحاتة، الطبقة الوسطى والدولة فى مصر، أحوال مصرية، الأهرام ارقمى، ١يوليو ١٩٩٨،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798009&eid=6729

[xliii] دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير فى العالم العربى، السياسة الدولية، الأهرام الرقمى، ١ أبريل ٢٠١١،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=473109&eid=6729

[xliv] دينا شحاتة، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، كراسات استراتيجية، موقع الأهرام الإلكترونى

[xlv] دنيا الأمل إسماعيل، مدى مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري، الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦١، ١٢-٧-٢٠١٠

[xlvi] عمرو الشوبكى، احتجاجات موظفى الضرائب العقارية من الإضراب الفئوى إلى النقابة المستقلة، من كتاب عودة السياسة : الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧٥

[xlvii] محمد سعدى، الحراك العربى: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتفكير، ورقة بحثية، جامعة محمد الأول، المملكة المغربية
www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session.../sadi.doc

[xlviii] دنيا الأمل اسماعيل، مدى مساهمة حركة كفاية فى الحراك السياسى المصرى، مرجع سبق ذكره،

[xlix] إدريس لكريني،« محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير في المغرب»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١،ص ٩٠.

l محسن لحسن خوخو،" الإنتقال الديموقراطي بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، ع. ٤٧، مارس ٢٠٠٢، ص ٢٨.
www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session.../sadi.doc

[li] فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تعليم حقوق الإنسان (١٢)، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٨

[lii] عمرو الشوبكى، احتجاجات موظفى الضرائب العقارية من الإضراب الفئوى إلى النقابة المستقلة،مرجع سبق ذكره ، ص٦٠

[liii] ناظم رشم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي ، قسم التاريخ، كلية الاداب،جامعة البصرة، ٢٠١١

[liv] عمرو الشوبكى، احتجاجات موظفى الضرائب العقارية، مرجع سبق ذكره، ص١٧٩،

[lv] دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير فى العالم العربى، السياسة الدولية، الأهرام الرقمى، ١ أبريل ٢٠١١،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=473109&eid=6729

[lvi] على الدين هلال،النظام السياسى المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل (١٩٨١-٢٠١٠)،مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٤٦٩حتى ص٤٧٩

[lvii] عبدالإله فرح، الإنترنت السياسى: مقاربة سوسيولوجية، موقع صوت العروبة، http://arabvoice.com/36982/

[lviii] أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣ -١٨

[lix] على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص٤١٨-٤١٩

[lx] محمد بن حامد الأحمرى، الحركات الاحتجاجية فى الوطن العربى ..رؤية مستقبلية وتقييمية، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ص ٩-٢٠

[lxi] دينا شحاتة، مقدمة، عودة السياسة..الحركات الاحتجاجية الجيدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة، ٢٠١٠،ص١١

[lxii] محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية فى مصر والأمل فى إصلاح عادل، منتدى البدائل العربى، سلسلة الأوراق الشهرية، الورقة ٢ فبراير ٢٠١٠،ص١٣

[lxiii] فريد زهران الحركات الاجتماعية الجديدة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة ،٢٠١١، ص ٥٩

lxiv فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، المرجع السابق ذكره، ص ٥٩ ـ ٦٢

[lxv] عمرو الشوبكى، احتجاجت موظفى الضرائب العقارية من الإضراب الفئوى إلى النقابة المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨